دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الصومال، هايتي : تعثر السياسة الخارجية الأمريكية
المصدر:	شؤون الأوسط
الناشر:	مركز الدراسات الاستراتيجية
المؤلف الرئيسي:	رملاوي، غسان
المجلد/العدد:	ع 24
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1993
الشهر:	نوفمبر - جماد أول
الصفحات:	72 - 76
رقم MD:	260698
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، السياسة الخارجية، أوروبا، البوسنة والهرسك ، الأمم المتحدة، المشاكل الاقتصادية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/260698

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

٢ الصومال، هايتي: تعثر السياسة الخارجية الاميركية

تقوم السياسة الخارجية الاميركية للإدارة الجديدة، وما آلت إليه من إخفاقات، على «نظرية» إختزالية تبدو سليمة ظاهرياً. وموقف استراتيجي ـ سياسي يرتد في أصوله إلى نزعة الإنكفاء إلى الداخل التي كانت الولايات المتحدة تجنح إليها دورياً.

في الإنتخابات الرئاسية الأميركية الأولى بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي، أوصل الديموقراطيون بيل كلينتون الى سدة الرئاسة على قاعدة تحليل، تبلور بشكل مرحلي ويفترض أنه مع نهاية الشيوعية آن أوان ترتيب البيت الداخلي. ويملي هذا التحليل كذلك انه في ما يتعلق بباقي العالم ليست الشيوعية وحدها هي التي إنتهت بل التاريخ أيضاً. وبالتالي فإن تحول كل البلدان إلى تبني قيام الديموقراطية واقتصاد السوق وأنظمة شبيهة في نهاية المطاف بالنظام الأميركي قد بات امراً حتمياً. وينبغي، وفقاً لهذا التحليل أن تقتصر، سياسة الولايات المتحدة الخارجية في هذا المجال على تسهيل هذا التحول وتقنينه. هذا في ما يتصل بالأنظمة الشيوعية السابقة ودول العالم الثالث. أما الرأسماليات القائمة في أوروبا واليابان، فإن تعزيز الإقتصاد الاميركي يفترض اتفاقات ومعاهدات تجارية (الغات) تتيح المزيد من القدرة التنافسية للسلع والصادرات الأميركية. وتتيح عمالة رخيصة في المكسيك مثل اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية (نفتا) [١].

جاء التركيز على هذا الجانب في السياسة الخارجية بوصفه متصلاً اتصالاً مباشراً بالوضع الإقتصادي في الداخل، بل هو امتداد له. وهكذا بدا منذ بدء ولاية كلينتون ان السياسة الخارجية هي ذات منحى وظيفي تقني لا يحتاج إلى منظرين إستراتيجيين. وهو ما انعكس في إختيار الرئيس الأميركي للمسؤولين الثلاثة الكبار في مجال الشؤون الخارجية في ادارته: وزير الخارجية وارن كريستوفر؛ مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي انطوني ليك؛ ووزير الدفاع ليس اسبن، الذين تجمع الصحافة الاميركية على انهم موظفون قديرون، ولكنهم ليسوا «صنّاع قرار».

لكن التاريخ لم ينته، طبعاً، وما حدث في روسيا كشف عن أن هذا التحول ليس آلياً ولا حتى نهائياً. وما لجوء الولايات المتحدة إلى تأييد الرئيس الروسي بوريس يلتسين وإجراءاته القمعية بل الإستبدادية، بإعتراف الرأي العام والصحافة في الغرب نفسه، إلا مؤشر على تفضيل الولايات المتحدة لمصالحها المتمثلة في قيام نظام اقتصاد سوق في روسيا على حساب الآلية الديموقراطية، بل إن ما حدث في روسيا يظهر مرة اخرى أن الديموقراطية وإقتصاد السوق ليسا امرين متلازمين حتماً.

(١) وهو ما برز من خلال تصويت مجلس النواب في ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٣ حيث وقف الجمهوريون اغلبية الاصوات المؤيدة للاتفاقية بينما عارض المشروع الديمقراطيون الاكثر قرباً من القطاعات العمالية.

كذلك فإن نهاية الشيوعية فجّرت عدداً من الأزمات الإثنية والإجتماعية ـ الإقتصادية في دول الكتلة الشيوعية السابقة وغيرها من دول العالم الثالث. وبعض هذه الأزمات قد يهدد مصالح الولايات المتحدة حتى ولو كان كل اطراف الصراع يعملون تحت مظلة هذه المصالح. وفي هذا الإطار فإن أزمة يوغوسلافيا باتت تهدد العلاقة الأوروبية ـ الاميركية المميزة. فإلى جانب عدم إرتياح واشنطن لبروز القوة الإقتصادية الاوروبية الموحدة، والخلاف الاميركي الأوروبي ـ والفرنسي بشكل خاص على اتفاقات الغات، بلغ الخلاف الاميركي ـ الاوروبي حول **ازمة البوسنة ـ الهرسك** إلى حد تحدث وسائل الإعلام الأوروبية باسهاب عن نهاية العلاقة الخاصة التي تربط بينها بشكل عام ـ وبين بريطانيا خصوصاً ـ وبين الولايات المتحدة.

أما على الجانب الاخر من الأطلسي، فقد شن الرئيس الاميركي ووزير خارجيته مؤخراً هجوماً شديداً على أوروبا، فقال كريستوفر إن مقاربة الولايات المتحدة لمشاكل العالم كانت حتى الآن «أوروبية التمحور»، ورأى انه ربما حان الوقت لإعادة تقويم العلاقات بين ضفتي الاطلسي. واضاف أن «أوروبا الغربية لم تعد مركز الثقل في العالم». اما الرئيس كلينتون فأعلن أنه كان هناك اختلافاً كبيراً في الرأي بينه وبين الذين كانوا يدعون الى تطبيق حظر الاسلحة على يوغوسلافيا السابقة بعدما اعترفت هذه الدول بالبوسنة. واضاف انه كان لديه انطباع بأن «الفرنسيين والبريطانيين شعروا أن تفادي رفع الحظر عن الاسلحة اكثر أهمية من انقاذ البلاد».

إذا كان الرئيس الاميركي يحاول التهرب من تهمة الفشل والتخاذل في ازمة البوسنة بإلقاء الذريعة على الاوروبيين ورد التهمة نفسها الى اصحابها ـ اي التردد والرغبة في عدم التورط ـ فهو وجد في أزمة **الصومال** أيضاً من يلقي تبعة الفشل عليه. فالى جانب القول بإنه ليس هناك مصالح حيوية تستوجب التدخل في الصومال، وهي حجة استخدمت أيضاً في البوسنة، والى جانب التحجج بأنها أزمة موروثة من عهد الرئيس بوش، القى الرئيس كلينتون اللوم على الامم المتحدة بشخص امينها العام بطرس غالي «الذي يكن عداءً شخصياً للجنرال محمد فارح عيديد». بل إن الادارة الاميركية كادت تتحدث عن توريط متعمد للاميركيين في الصومال حاد بالولايات المتحدة عن مهمتها الاصلية ودفعها الى الغرق في الحرب الاهلية الداخلية. فالرئيس الاميركي لم «يكتشف» إلاّ مؤخراً أن الامم المتحدة تطارد الجنرال الصومالي وتسعى لمحاكمته كمجرم حرب. فعيديد في النهاية، وفقاً للموقف الاميركي الجديد، «ليس سوى احد امراء الحرب المحليين» ولا يختلف ما يقوم به عما يقوم به سواه، وبالتالي ينبغي العودة الى التفاوض معه وإدخاله في المصالحة العامة. وهكذا اكتشفت اميركا فجأة أن ثمة قوى ومؤسسات إقليمية كمنظمة الوحدة الافريقية والدول المجاورة ينبغي أن يكون لها دوراً في حل مشكلة الصومال.

بالطبع حدث هذا التراجع بعدما كانت الولايات المتحدة تكلفت، وكلفت غيرها من الدول المشاركة في قوات الامم المتحدة، عشرات القتلى. وبعدما كانت القوات الاميركية قد أطلقت غير مرة نيرانها على قوات «صديقة»، وبعدما كانت وسائل الاعلام الاميركي قد تحدثت عن صعوبة القبض على عيديد لانه يستخدم تكنولوجيا متخلفة لا يمكن للتكنولوجيا المتقدمة الاميركية أن تفعل شيئاً حيالها. فهو لا يستخدم الهاتف بل يفضل ارسال اوامره بوساطة اشخاص، بحيث لا يمكن للقوات الاميركية رصد تحركاته؛ اي باختصار بعدما فشلت القوات الاميركية في القبض على عيديد، وبعدما زاد استياء الرأي العام الاميركي من التورط في الصومال. وهو استياء عبّر عنه الكونغرس برفضه في البداية ابقاء القوات الاميركية الى آذار / مارس ١٩٩٤. ولا ينطوي اصرار الادارة على المطالبة بإبقاء القوات حتى ذلك التاريخ وتعزيزها، على اتجاه مغاير، بل لا يعدو كونه محاولة للتلويح بالقدرة العسكرية الهائلة في محاولة لحفظ ماء الوجه. فبعدما تكاثر الحديث في وسائل الاعلام الاميركية بأن اميركا قد فقدت هيبتها وبات من الممكن لأي كان ان يتحرش بها، لجأت الى القول بانها عادت الى مهمتها الانسانية الاصلية واجراء مصالحة شاملة، مع ما يستتبع ذلك من مصالحة عيديد، توفّر استقراراً امنياً كافياً في البلاد يبعد عنها خطر المجاعة واستمرار الحرب الأهلية، خصوصاً وأنه من الممكن التوصل الى حل سلمي مع عيديد شرط أن تكون مشاركته في السلطة موازية في حجمها لحجم قبيلته ودورها. ومما يزيد في تأكيد هذا الانطباع أن الادارة الاميركية لم تسوّق في أي وقت لإحتمال بقاء وجود قواتها بشكل دائم في الصومال.

إذا كانت إدارة كلينتون قد تمكنت من أن تعزو اسباب فشلها في البوسنة والصومال لاسباب خارجية (اوروبا والامم المتحدة والادارة الاميركية السابقة)، فانها في حالة **هايتي** لم تكن قادرة على ذلك. إذ تقع هايتي في الفناء الخلفي للقارة الاميركية التي تعدها الولايات المتحدة تاريخياً وتقليدياً منطقة هي وحدها المسؤولة عنها. وهي الى ذلك ازمة لم تورطها فيها الإدارة السابقة، كما انها تطال باثارها الولايات المتحدة بشكل مباشر بما ينتج عن استمرارها من تدفق للمهاجرين. وفوق ذلك كله فهي أزمة واضحة لا تحتمل اللبس والتردد، فثمة رئيس انتخب «ديموقراطياً» وقد إلتزمت الولايات المتحدة باعادته الى البلاد بعد نفيه منها وذهابه الى الولايات المتحدة. إلّا أن لهذا الرئيس ميولاً شعبوية ـ جعلت من المحافظين المغالين في الكونغرس امثال السناتور جيسي هلمز (كارولينا الشمالية) يحاولون الترويج لاختلاله النفسي والعصبي، ويدبرون اجتماعاً لمندوبين من وكالة الاستخبارات الاميركية مع ١٤ عضواً في الكونغرس لتأكيد هذه التهمة. ولكن ذلك لا يبرر، حتى ولو ترافق مع الخوف من خسارة ارواح الجنود الاميركيين، ان تسحب الولايات المتحدة سفينة محملة بالجنود لمجرد قيام تظاهرة ضدها في المدينة، الامر الذي يكاد يقضي

على ما تبقى من «هيبة» للولايات المتحدة في العالم.

هذا باختصار شديد اهم ملامح النقد السياسي والإعلامي الاميركي والاوروبي على السياسة الخارجية لإدارة كلينتون. في المقابل، يقر المنتقدون للرئيس الاميركي اعطاءه الاولوية للاتفاقات الاقتصادية، فلعل الولايات المتحدة لم تعد تملك القدرة الاقتصادية للاضطلاع بدور الشرطي الدولي العالمي، ولكن مثل هذا الأمر كان يقتضي من الرئيس الاميركي وفريقه للشؤون الخارجية أن يضع تصوراً شاملاً يصنف فيه الازمات بحيث يتمكن من تحديد مدى أولوية اي ازمة ناشئة ودرجة الحاحها واسلوب التعاطي معها، بل إنه يتطلب عملاً ديبلوماسياً دؤوباً يستبق نشوب الازمات ويحول دونها، وتنشيط الهيئات الإقليمية والدولية بحيث نتمكن من القيام بدور اكثر فاعلية. ولكن أن يفاجأ رئيس الولايات المتحدة بالازمة تلو الأخرى ويرفض التعاطي معها إلا عندما لا يعود من الممكن تلافي ذلك، نظراً الى أن الامر بات يؤثر في النقاط التي يحصل عليها الرئيس في استطلاعات الرأي العام الاميركي. وحتى عندما يجتمع مجلس الامن القومي وهو بالمناسبة لم يجتمع الا ثمان مرات منذ بدء ولاية كلينتون، اي بمعدل يقل عن المرة الواحدة في الشهر (وهو لم يعقد حتى اجتماعاً واحداً لمناقشة الازمة في روسيا)، فانه لا يحاول حل الازمة بل يتعاطى مع كل الخيارات المطروحة انطلاقاً من مدى تأثيرها في الرأي العام الاميركي وامكان تخفيضها لشعبية الرئيس او زيادتها. فالمشكلة في النهاية ينظر اليها على انها مشكلة «علاقات عامة» وحلها يكمن في اعطاء المزيد من الدور لدافيد غريفن، الخبير الجمهوري في العلاقات العامة، والذي عينه الرئيس لتلميع صورته الشعبية، في السياسة الخارجية وتمكينه من حضور جميع اجتماعات مجلس الامن القومي وهي تستبع بالتالي اظهار رجال الرئيس الرئيسيين في مجال السياسة الخارجية في هالة جديدة أي بناء صورة «جديدة لهم. حتى بدا أن هناك تنافساً بين الاقطاب الثلاثة على الظهور في المناسبات، وإلقاء الخطب، وذلك على الرغم من ان مستشار الرئيس لشؤون الامن القومي انطوني ليك، كان قد الف كتاباً قبل ان ينضم بالطبع الى الادارة اعتبر فيه ان مهام المستشار مهام داخلية وعليه تالياً الا يتحدث علناً في شؤون السياسات. ولكن مع فشل هذه الخطوة نسبياً اخذت الدوائر السياسية في واشنطن تتحدث عن ضرورة استبدال واحد من الثلاثة الكبار، الى ان انتهى الامر بالتضحية بنائب وزير الخارجية كليفتون وارتون على الرغم من ان مهامه لم تكن لتتعلق بالجانب المتصل بصنع القرار، بل كان اغلبها مهاماً ادارية ومالية وتنظيمية. واعلن كريستوفر انه يسعى لان يكون نائبه الجديد ذا خبرة في مجال السياسة الخارجية مثل لورنس ايغلبرغر، نائب وزير الخارجية ووزير الخارجية في عهد بوش بعدما تفرغ جايمس بايكر لادارة حملة بوش الانتخابية. بل ربما كان المقصود تعيين ايغلبرغر نفسه، وفي هذا استكمال لسلسلة الاستعانة بالديبلوماسيين الجمهوريين بدءاً بادوارد دجيرجيان

ودنيس روس، وانتهاءً بروبرت اوكلي في الصومال فدافيد غريفن في مجال العلاقات العامة.

لم يقتصر دفاع الرئيس الاميركي عن سياسته الخارجية على لوم الاخرين ومحاولة تلميع صورته وصورة معاونيه، بل شن حملة تهدف الى اظهار «انتصارات» سياسته الخارجية واهمها «روسيا» والشرق الاوسط. إلاّ أنه يمكن القول إنه لم يكن للولايات المتحدة في الحالة الاولى دور يتعدى حاجة روسيا لها كمصدر للقروض والمساعدات. أما في الشرق الاوسط، فاضافة الى الاستعانة بفريق جمهوري للاستمرار في عملية مدريد (روس ـ دجيرجيان) فان التغيير الذي تم تمثل في التخلي عملياً عن صيغة مدريد واللحاق بصيغة المفاوضات السرية الثنائية وتطويبها وتعديل سياستها في الشرق الاوسط بما يتلاءم مع «انجاز» غزة ـ اريحا. وفي هذا المجال يمكن القول إن الانتصار الاميركي ـ الاسرائيلي لم يكن ناتجاً من مساهمة الادارة الجديدة بدور رئيسي، بقدر ما نتج من تمكن اسرائيل استغلال الضعف العربي واللعب على التناقضات العربية في المسارات المختلفة.

إلا أن كلينتون وإدارته يدركان أن مثل هذه الانجازات ليست كافية. فاتفاق كامب دايفيد نفسه لم يكن كافياً لانقاذ رئاسة جيمي كارتر، بل إن حرب الخليج نفسها لم تنقذ الرئيس الاميركي السابق جورج بوش، لذلك حاولت الإدارة ان تتقدم بتبرير جديد أبرزه مناصري كلينتون في وسائل الاعلام الاميركية، ويركز على ان ثمة مرحلة تاريخية جديدة لا يمكن ان نتوقع معها أن يتم بلورة نظرية استراتيجية وسياسية جديدة تتواءم معها إلا بشكل تدريجي. كما حدث لدى بدء الحرب الباردة ولعل هذا الخواء النظري هو الذي دفع الكثيرين الى التهليل لمقال «صراع الحضارات»[٢] بوصفه يؤلف المنظومة النظرية التي تستند اليها السياسة الخارجية الاميركية في مرحلتها الجديدة. ولكن هذا المقال الذي يرى التاريخ من زاوية الصراع بين الحضارات المختلفة، إنما يقوم في النهاية باستبدال الفزاعة الشيوعية بالفزاعة الاصولية، ويؤسس تالياً لعودة اميركا إلى التدخل بقوة في المسرح العالمي. وهو ما يتناقض مع وجهة الادارة الحالية التي تحاول التفرغ ما امكن لمعالجة المشاكل الاقتصادية، وعدم التورط في أية ازمة قد لا يجد الرأي العام الاميركي مصلحة مباشرة للتدخل فيها. لذلك كله؛ فان الادارة الجديدة لا تزال «متعثرة»، ولا تزال تبحث عن رؤية وعن حل، وربما تكون قد وجدت ضالتها مؤخراً في الوصف الذي اطلقه مستشار شؤون الامن القومي انطوني لايك على سياستها الخارجية واصفاً اياها بـ«الولسونية الجديدة»[٣] الهادفة إلى توسيع الديموقراطية في العالم في اطار براغماتي، ربما وفر للادارة الاميركية الأطار النظري للتهرب من اي مواجهة قد لا ترى انه من الضروري ان تتحمل اعباءها.

غسان رملاوي

(٢) انظر Samuel Huntington, "The Clash of Civilizations," *Foreign Affairs*, Summer 1993.

(٣) نسبة إلى الرئيس الاميركي ودرو ولسون الذي دعا في اعقاب الحرب العالمية الاولى إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها.